الفصل الثالث

مستقبل السلام فى القدس

صدرت عدة تصريحات قاطعة من الحكومة الإسرائيلية حول التفاوض بشأن الوضع النهائى للقدس. صحيح أن القدس كان يقال إنها حجر العثرة التى أدت إلى انهيار مفاوضات كامب ديڤيد الثانية فى صيف ٢٠٠٠م، رغم أن موقف المفاوضات كان أكثر تعقيداً من ذلك، ولعل مراجعة السجل التاريخى يمكن أن يلقى الضوء على المركز القانونى للقدس، وأن يشير بذلك إلى الطريق نحو حل نهائى لهذه المدينة المقدسة فى نظر أديان التوحيد الثلاثة: الإسلام، واليهودية، والمسيحية.

المركز القانونى للقدس

فى ٢٥/ ٩/ ١٩٧١م ألقى السفير «چورچ بوش» مندوب الولايات المتحدة الدائم آنذاك لدى الأمم المتحدة بيانًا رسميًا حول القدس أمام مجلس الأمن، وشرح فيه الموقف الرسمى للحكومة الأمريكية فيما يتعلق بمدينة القدس[1].

وفى هذا البيان كرر السفير «بوش» وأقر بيان ديسمبر ١٩٦٩م الذى ألقاه «وليم روجرز» وزير الخارجية الأمريكى «**لقد أكدنا مراراً طوال العامين والنصف الماضيين أننا لن نقبل الأعمال الصادرة من طرف واحد والتى تقرر الوضع النهائى للمدينة**».

كذلك حدد السفير «بوش» مراراً وأقر بيان ١٩٦٩م الذى قدمه سلفه فى مجلس الأمن «تشارلز يوست» الذى انتقد فيه سياسات الاحتلال الإسرائيلى فى شرق القدس بالعبارات الآتية: «**إن مصادرة أو نزع ملكية الأرض وبناء المساكن على هذه**

الأرض وهدم أو مصادرة المبانى، بما فى ذلك تلك التى تتمتع بقيمة تاريخية أو دينية وتطبيق القانون الإسرائيلى على الأجزاء المحتلة من المدينة، لأمر يضر بمصلحتنا المشتركة فى المدينة». ثم أكد السفير «بوش» تصريح «يوست» السالف الإشارة إليه من أن الحكومة الأمريكية تعتبر شرق القدس «**أرضًا محتلة، ومن ثم فهى تخضع لأحكام القانون الدولى الذى ينظم الحقوق والالتزامات بالنسبة للدولة المحتلة**». وباختصار فإن هذه الالتزامات قد وردت فى اتفاقية چينيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التى أضافت وحسنت، ولكنها لم تحل محل، لوائح لاهاى لعام ١٩٠٧م الخاصة بالحرب البرية، والحكومة الأمريكية طرف فى كل من اتفاقية چينيف الرابعة ولوائح لاهاى، كما أن إسرائيل ملتزمة بأحكام المعاهدتين.

وكان السفير «يوست» قد أورد فى بيانه لعام ١٩٦٩م ما يلى[٢].

«من بين أحكام القانون الدولى التى تلزم إسرائيل والتى تلزم أى محتل، تلك الأحكام التى تؤكد أن المحتل ليس له حق فى أن يجرى تغييرات فى القوانين أو فى الإدارة أكثر من تلك التى تتطلبها مصالحه الأمنية بشكل مؤقت، وأن المحتل لا يمكنه أن يصادر أو يدمر الممتلكات الخاصة. إن السلوك المقبول وفقًا لاتفاقات چينيف الصادرة فى ١٢/٨/١٩٤٩م والقانون الدولى واضح، يتعين على المحتل بموجبه أن يبقى على المنطقة دون تغيير أو مساس قدر الإمكان، ودون التدخل فى الحياة العادية للمنطقة، وأن أى تغيير يجب أن تستدعيه ضرورة الحاجات العاجلة للاحتلال. إننى آسف عندما أقول إن تصرفات إسرائيل فى الجزء المحتل من القدس تقدم صورة مختلفة، مما يثير قلقًا مفهومًا، مؤداه أن المصير النهائى لشرق القدس يمكن أن يلحقه الضرر، وأن الحقوق والأنشطة الخاصة بالسكان قد تغيرت وتأثرت بالفعل.

إن حكومتى لتأسف لمثل هذا النشاط، وأيضًا قد أبلغت ذلك لحكومة إسرائيل فى مناسبات مختلفة منذ يونيو ١٩٦٧م، لقد رفضنا بشكل مستمر الاعتراف بأن لهذه الإجراءات أية قيمة سوى أن لها طابعًا مؤقتًا، ولايمكن أن نقبل أن تؤثر على الوضع النهائى للقدس».

وقد أكمل السفير «بوش» بيانه عام ١٩٧١م على النحو التالى: «نحن نأسف

لعجز إسرائيل عن الإقرار بالتزاماتها وفق اتفاقية چينيف الرابعة، وكذلك تصرفاتها المخالفة لنص وروح الاتفاقية. إننا نشعر بالأسى؛ لأن تصرفات إسرائيل فى الجزء المحتل من القدس يثير قلقًا مبررًا، مؤداه أن الوضع النهائى للجزء المحتل من القدس يمكن أن يلحقه الضرر. وقد عكس تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٧٠م-١٩٧١م قلق العديد من الحكومات على التغييرات فى وجه هذه المدينة، وقد قمنا فى الكثير من المناسبات بمناقشة هذه المسألة مع حكومة إسرائيل، وأكدنا الحاجة فى أن تضع فى الاعتبار تمامًا الحساسيات والمخاوف التى عبر عنها آخرون، ولسوء الحظ فإن رد فعل حكومة إسرائيل كان مخيبًا للآمال وأن الكل يفهم أن القدس لها مكان خاص فى التقاليد اليهودية، ومعنى عظيم لدى اليهود فى كل أنحاء العالم، وفى نفس الوقت أن للقدس مكانًا خاصًا فى قلوب الملايين من المسيحيين والمسلمين، فى كل أنحاء العالم، أريد أن أذكر بوضوح فى هذا المقام أننا نعتقد أن احترام إسرائيل للأماكن المقدسة كان مثاليًا حقًا، ولكن سياسة الاحتلال الإسرائيلى القائمة على ممارسات من طرف واحد لايمكن أن تساعد على جلب سلام عادل دائمًا أكثر مما حققته سياسة الأمر الواقع فى القدس قبل يونيو ١٩٦٧م التى - وهذا ما أريد أن يكون واضحًا.

ثم ختم السفير تصريحه لعام ١٩٧١م حول القدس بمساندة ما أصبح بعد ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨ لعام ١٩٧١م الذى نص فى أهم أجزائه على ما يلى: «مؤكداً على مبدأ أن حيازة الأقاليم عن طريق الغزو العسكرى غير مقبولة».

. . . . . .

٢ - يأسف لعجز إسرائيل عن احترام القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة، والتى تتعلق بالإجراءات والتصرفات التى تتخذها إسرائيل والهادفة إلى تغيير وضع مدينة القدس.

٣ - يؤكد بأكثر العبارات وضوحًا أن كل التصرفات التشريعية والإدارية التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس بما ذلك مصادرة الأراضى والممتلكات ونقل السكان وإصدار التشريعات الهادفة إلى ضم الأجزاء المحتلة، تعتبر باطلة تمامًا ولايمكن أن تغير هذا الوضع.

٤ ـ تطالب إسرائيل بشكل عاجل بأن تلغى كل الإجراءات والتصرفات السابقة وألا تتخذ المزيد من الخطوات فى الجزء المحتل من القدس، بما يهدف إلى تغيير وضع المدينة، أو مما يضر بحقوق السكان ومصالح المجتمع الدولى، أو السلام العادل الدائم».

. . . . . .

وقد أصبح قرار مجلس الأمن ٢٩٨ لعام ١٩٧١م قراراً جديداً يضاف إلى مجموعة القرارات التى تنتهكها إسرائيل فى «سلسلة طويلة من الانتهاكات وأعمال الغصب التى قامت بها إسرائيل» التى لم ترضخ لمجلس الأمن[٣].

وعلى أية حال، فإن بيانات كل من «بوش» و«يوست» قد مثلت على الدوام الموقف الرسمى لحكومة الولايات المتحدة حول التصرفات غير المشروعة المتصلة بغزو إسرائيل واحتلالها وضمها غير المشروع لشرق القدس منذ عام ١٩٦٧م، وقد كانت الملاحظات التى أبداها بوش حول شرق القدس فيما بعد فى عام ١٩٩٠م ـ عندما ـ كان رئيساً ـ تصب فى نفس الاتجاه[٤].

السيد الرئيس: حسناً لست متأكداً من أن هناك لبساً، إن موقفى هو أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقول بأننا لا نؤمن بأن يكون هناك مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية وفى شرق القدس، وأنا أدير هذه السياسة بحزم، ونتخذ قراراتنا لكى نظهر ما إذا كان الشعب يمكن أن يمتثل لهذه السياسة. وهذا هو رأينا الذى نؤمن به بقوة، نحن نعتقد أنه مفيد للسلام ولعملية السلام إذا سارت إسرائيل وفق هذا الرأى. هناك انشقاقات فى إسرائيل حول هذا الموضوع، والأطراف منقسمة حوله، ولكن هذا هو موقف الولايات المتحدة، ولن أغير هذا الموقف».

إن بيانى «يوست» لعام ١٩٦٩م و«بوش» لعام ١٩٧١م وملاحظاته عام ١٩٩٠م تنسجم تماماً مع المادة الأولى من اتفاقية چينيف الرابعة التى توجب على الحكومة الأمريكية ليس فقط أن تحترم بل أيضاً وتضمن احترام هذه الاتفاقيات من جانب الأطراف الأخرى مثل إسرائيل «فى كل الظروف». وهذه المعاهدات ـ اتفاقية چينيف الرابعة ولوائح لاهاى ـ هى القانون الأعلى للبلاد وفقاً للمادة السادسة من دستور الولايات المتحدة، وخلافاً للمقترحات العامة التى قدمت للولايات المتحدة

من جانب اللوبى الإسرائيلى ومؤيديه، فإن الحكومة الأمريكية تتحمل التزامًا قانونيًا بتأييد التطبيق الصارم للقانون الدولى الخاص بالاحتلال الحربى؛ لكى يؤدى إلى إنهاء كل الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة، وكذلك فى الضفة الغربية وقطاع غزة جنبًا إلى جنب مع مرتفعات الجولان، بما فى ذلك وبشكل خاص المستوطنون والمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة.

المشكلة السياسية للقدس

ولأسباب مماثلة، فإن الحكومة الأمريكية لا تعترف مطلقًا بغزو إسرائيل وضمها لغرب القدس باعتباره أمرًا غير مشروع. وهذا هو السبب فى أن السفارة الأمريكية فى إسرائيل ما تزال فى تل أبيب وليست فى القدس، ومع ذلك فإن اللوبى المؤيد لإسرائيل فى الولايات المتحدة والمنتفعين منه فى الكونجرس الأمريكى قد حاولوا بشكل مستمر أن يمارسوا ضغطًا على الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين؛ لكى يعترفوا بالقدس عاصمة لإسرائيل، حتى لو أدى هذا إلى إشعال الرأى العام فى العالم الإسلامى كله - أكثر من ٥٧ دولة وبليون مسلم وهو سدس سكان العالم - ضد الولايات المتحدة، هذا الاعتراف الدبلوماسى الرسمى سوف يكون كارثة قانونية وسياسية ودبلوماسية تؤدى إلى إعاقة التوصل إلى اتفاقية سلام بين إسرائيل وفلسطين، ومن ثم تعرقل التوصل لأى تسوية سلمية شاملة فى الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وربما كان ذلك هو هدف اللوبى الإسرائيلى.

وقد استمر اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة فى العمل دون هوادة فى تقديم الرشوة والتهديد والإساءة إلى أعضاء الكونجرس الأمريكى وإلى الرئيس، لكى يتحرك صوب صراع الحضارات المشئوم بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى حول القدس، مثلما توقع أستاذ هارفارد «صمويل هنتنجتون»[٥]، ولا أظن أن هناك منفعة ترجى من استرجاع التاريخ البغيض لمحاولات اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ما دامت هذه النقطة قد تم تناولها حديثًا فى موضع آخر[٦]، يكفى أن نقول: إن اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة يمكن أن يمرر فى الكونجرس ما سُمى عام ١٩٩٥م

بقانون سفارة القدس[٧] ، ومن بين الانتهاكات الكثيرة التى سنقوم بتحليلها فى هذا المقام القسم (٣) من هذا القانون الذى نص على ما يلى :

بيان حول سياسة الولايات المتحدة

. . . . . .

٢ ـ سيتم الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل .

٣ ـ يجب إنشاء سفارة للولايات المتحدة فى إسرائيل فى القدس فى موعد لا يتجاوز ٣١ مايو ١٩٩٩م .

وقد فسرت المادة الأولى من القسم (١٠) الفقرة (١) من دستور الولايات المتحدة؛ لكى تعنى أن الاعتراف الدبلوماسى هو من اختصاص الرئيس، وقد استخدم الكونجرس فى هذا الصدد كلمة سوف فى الماضى بدلاً من سوف فى الحاضر فى هذا القانون .

ومع ذلك ففى القسم (٣) على (ب) من القانون، قام الكونجرس باستخدام سلطته الدستورية فى مجال الميزانية بوقف تمويل ميزانية وزارة الخارجية الخاصة باقتناء وصيانة المبانى فى الخارجية ما لم ـ وحتى ـ يتم افتتاح السفارة الأمريكية فى القدس رسميًا، ولكن القسم (٧) من القانون يسمح للرئيس بأن يرفع هذا الجزء كل ستة أشهر على أساس أن مثل هذا الوقف ضرورى لحماية المصالح الوطنية الأمنية للولايات المتحدة، وهذا هو ما تم بالنسبة للرئيسين «كلينتون» و «بوش» .

غير أن اللوبى الإسرائيلى الذى لم يكتف بمساندة الكونجرس الخاضع للرغبات الصهيونية والتى لم تحدث تغييراً فى السياسة الفعلية للولايات المتحدة، عمل على استصدار قانون وفق هواه يطلب من الرئيس الأمريكى أن يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأن يكون ذلك على الوثائق الرسمية للحكومة الأمريكية، وأن يتم ذلك تحت وطأة الجزاءات المالية والمعروفة باسم الاعتراف على الورق[٨] . وبينما ذكر الرئيس «بوش» أنه سوف يتجاهل هذا الشرط على أساس أنه غير دستورى، وأنه يمثل تعدياً على سلطة الرئيس الدستورية فى اتخاذ قرارات الاعتراف

الدبلوماسى، ثارت ضجة فى كل العالم الإسلامى حول هذا الاعتراف النظرى بالقدس عاصمة لإسرائيل من جانب الكونجرس الأمريكى، لدرجة أن قناة «الجزيرة» دعت مؤلف هذا الكتاب فى مقابلة حية فى برنامجها المسائى الإخبارى يوم ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٢م، لكى ينتقد القانون الأمريكى وفقًا للدستور الأمريكى والقانون الدولى؛ و لكى يشرح كيف أن هذا القانون ينسجم مع مجمل السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامى، وتعزيزاً للآثار السلبية لهذه التغيرات فى سياسة الولايات المتحدة حول القدس على المصالح الأمريكية المتعارضة مع المصالح الإسرائيلية، أذاعت شبكة CNN فى ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٢م أن أحد الدبلوماسيين الأمريكيين قد اغتيل فى اليوم السابق فى عمان بالأردن بسبب هذا الاعتراف فى هذا القانون بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ومن المشكوك فيه أن اللوبى الإسرائيلى سوف يكون راضيًا ببيان بوش الذى قال فيه: إنه سوف يتجاهل الاعتراف النظرى للكونجرس بالقدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل، لكن ليس من الواضح أن الرئيس بوش سوف يعنى بهذا التعهد العلنى تجاهل هذا التشريع. إن المعركة حول القدس سوف تستمر فى واشنطن العاصمة، وكذلك فى شوارع فلسطين وإسرائيل وغيرها.

الحل بالنسبة للقدس

دعا قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧م الخاص بتقسيم فلسطين تحت الانتداب إلى إنشاء وصاية دولية على مدينة القدس التى سوف تدار باعتبارها كيانًا منفصلاً عن كل من الدولتين اليهودية والعربية اللتين نص عليهما القرار، وليس من الضرورى أن نذهب بعيدًا لإنشاء وصاية الأمم المتحدة المستقلة على مدينة القدس وحدها بموجب الفصل الثانى عشر من ميثاق الأمم المتحدة، بل إن كل ما هو مطلوب عمله هو انسحاب الجيش الإسرائيلى من مدينة القدس وإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ لكى تحل محل الجيش، هذه القوة تقوم بحفظ الأمن داخل مدينة القدس، بينما يمكن تقديم الخدمات الأساسية بشكل أكبر للسكان وخاصة الفلسطينيين.

إن إحلال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام محل الجيش الإسرائيلى سوف يكون له

ميزة السماح لكل من إسرائيل وفلسطين بالاستمرار فى تقديم دعاواهما بشأن السيادة على مدينة القدس، وهكذا تستطيع إسرائيل أن تواصل التأكيد على أن القدس تخضع للسيادة الإسرائيلية، وأنها عاصمتها، وأنها ستظل كذلك إلى الأبد موحدة دون تقسيم، ويمكن للكنيست الإسرائيلى أن يظل فى القدس كما هو فى الإقليم المخصص للعاصمة، ويمكن للعلم الإسرائيلى أن يرفرف فى أى مكان فى مدينة القدس. وبالمثل فإن دولة فلسطين تستطيع أن تدعى أن القدس هى جزء من سيادتها وأنها عاصمتها، وستبقى كذلك عاصمة موحدة غير مقسمة للأبد، وسوف يكون من حق فلسطين أن تشيد مبنى للبرلمان وحيًا للعاصمة داخل شرق القدس، ويمكن للعلم الفلسطينى أيضًا أن يرفرف فى أى مكان فى إطار مدينة القدس.

فإن لكل من إسرائيل وفلسطين الحق فى أن يقيم لنفسه حرس الشرف، الذى قد يكون مسلحًا بالمسدسات فى أحياء العاصمتين، ولكن لا يجوز السماح داخل القدس لأى من إسرائيل وفلسطين بقوات مسلحة. وسيكون سكان القدس من مواطنى فلسطين أو إسرائيل أو كليهما، وهذا يعتمد على قوانين الجنسية للدولتين، ويمكن أن يصدر لسكان القدس من جانب الأمم المتحدة بطاقة هوية تعطيهم وحدهم الحق فى الإقامة فى مدينة القدس، ومع ذلك فإن كل مواطنى دولة فلسطين سيكون من حقهم دخول القدس من خلال نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة فى الجزء الشرقى من المدينة، وبالمثل فإن مواطنى دولة إسرائيل سيكون لهم الحق فى دخول القدس من خلال نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة فى الجزء الغربى من المدينة. ورغم ذلك فإنه يمكن أن تُمنح حقوق متبادلة لوصول مواطنى الدولتين إلى هاتين الدولتين عن طريق القدس التى تخضع لإجراءات يمكن التفاوض حولها بين حكومة إسرائيل وحكومة فلسطين كجزء من تسوية سلمية شاملة، أما القضايا المعقدة الأخرى المتصلة بالقدس وسكانها، فيمكن مواصلة التفاوض بشأنها بشرط حسن النية بين حكومتى فلسطين وإسرائيل تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويضاف إلى ذلك أن تقدم فلسطين وإسرائيل ضمانات إلى مجلس الأمن بأن الحجاج المسلمين والمسيحيين واليهود سيسمح لهم بالوصول إلى المناطق للزيارة والعبادة فى الأماكن المقدسة فى مدينة القدس، ويمكن إصدار تأشيرات مرور فى الأمم المتحدة من خلال قوة حفظ السلام، وتكون كافية من وجهة نظر الحكومتين،

وبالطبع فإن حق المرور يمكن ممارسته بطريقة لا تمس المصالح الأمنية لكلتا الدولتين.

وهكذا تصبح القدس حرة مفتوحة ومدينة غير مقسمة بالنسبة للحج والتعبد من جانب أتباع الديانات الثلاث فى كل أنحاء العالم، ولا يجوز لأى من إسرائيل أو فلسطين أن تدعى أى حقوق أو دعاوى يمكن أن تؤثر على المدينة، ويمكن حفظ أمنها من خلال قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأن تظل مدينة القدس خاضعة لنظام الأمم المتحدة فى المستقبل البعيد.

فإذا تم التفاوض على تسوية سلمية شاملة فى الشرق الأوسط وفق هذه الخطوط، فسوف يكون من المناسب تمامًا وفقًا للقانون الدولى أن تنقل الحكومة الأمريكية سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وفى هذه الحالة يمكن للسفارة الأمريكية أن تعتمد لدى كل من فلسطين وإسرائيل، ويمكن أن يتم ذلك نفسه من جانب بقية أعضاء المجتمع الدولى. إن وجود هذه السفارات فى القدس تحت هذه الظروف سوف يسمح لكل من فلسطين وإسرائيل بأن تدعى بأن المجتمع الدولى يعترف لكل منهما بأن القدس عاصمتها.

الخلاصة

هناك سوابق أخرى عديدة يمكن استرجاعها لإظهار الترتيب المقبول بشكل متبادل بالنسبة للقدس، ونقصد بذلك مدينة «دانزج الحرة» فى ألمانيا ودولة مدينة الڤاتيكان ثم ضاحية كولومبيا وهى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك... إلخ.

وهكذا، فإن تحديد الوضع النهائى لمدينة القدس لم يكن معضلة مستحيلة الحل فى سبيل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة فى الشرق الأوسط رغم الدعاية الإسرائيلية، بعكس ذلك. إذا توافرت إرادة السلام لدى حكومة إسرائيل، فإن المحامين المبدعين فى الجانبين يمكنهم أن يبتكروا ترتيبًا رائعًا للمدينة يسمح لشعبيهما بأن يدعى النصر، وأيضًا يحقق السلام. والواقع أنه منذ عدة سنوات قمت بتقديم اقتراح رسمى مشابه للحل الذى شرحته؛ لكى تتدارسه منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أبلغنى أحد كبار مسئوليها بأن هذا الاقتراح قد قبلته المنظمة، وحتى

الآن تثبت إسرائيل أنها لن تقبله، وظلت على قرارها العنيد، بأن القدس ستظل عاصمتها الأبدية والدائمة والوحيدة، رغم كل قواعد القانون الدولي المناقضة للقرار، ورغم الحقيقة المتمثلة في أن اتفاقية أوسلو الموقعة في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م والتي وافقت فيها إسرائيل صراحة وكتابة على التفاوض حول الوضع النهائي للقدس مع المنظمة.

لن توافق بشكل صريح على التفاوض مع خصمك حول عاصمتك الموحدة والأبدية إذا كانت حقًا عاصمتك! قد مضى زمن طويل بالنسبة لإسرائيل لكي يقنعها أن تدع جانبًا دعايتها المستمرة حول القدس، وأن تتفاوض بحسن نية مع الحكومة الانتقالية لدولة فلسطين حول الوضع النهائي للقدس. وقد أظهر الفلسطينيون بشكل متكرر رغبتهم في السلام، ولكن الحكومة الإسرائيلية حتى الآن قد أظهرت فقط رغبتها في استخدام القوة، ولكن عندما يتعلق الأمر بالقدس أي باليهود والمسلمين والمسيحيين ألا نستطيع أن نمضي سويًا ؟ إنني أعتقد مخلصًا أن هذا ممكن.

❊ ❊ ❊

الهوامش

1. U.N. SCOR, 26th Sess., 1582nd mtg. at 33, U.N. Doc. S/Agenda/1582 (1971).
2. U.N. SCOR 24th Sess., 1483nd mtg. at 11, U.N. Doc. S/Agenda/1783 (1969).
3. For a list of Security Council Resolutions against Israel as of 1995, see Paul Findley, Deliberate Deceptions 187-94 (1995). See also Paul Findley, They Dare To Speak Out (1989).
4. 26 Weekly Comp. Pres. Doc. 357 (Mar. 3 1990).
5. Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (1996).
6. See Walid Khalidi, The Ownership of the U.S. Embassy Site in Jerusalem (2000).
7. Jerusalem Embassy Act of 1995, Pub. L. No. 104-45, 109 Stat. 398 (1995).
8. Foreign Relations Authorization Act, Pub.L. No. 107-228, §214, 116 Stat 1350 (2002).